والقيام فيه نظر ما تقدم فان النسبة لا توجد الا بهما فكيف تكون
التقدم ان الدلالة لابد ان تكون متقدمة واجيب بان المتوقف
عليه وجودها ذاتها والذي هي الدلالة حالتها اي وصفها بكون
الاول منسوبا والثاني منسوبا اليه تامل لا يمكنك اي
لا يسوغ لك فضمن يمكن معنى يسوغ ان تحكم عليها او بها وذلك
لان صحة الحكم على الشيء او به فرع قصده كما ذكره المحشي وهي في تلك
الحالة غير مقصودة بل انها من باب النسب التي تقصد لاجراء الاحكام
بان تقول نسبة القيام الى زيد اضافية وكذلك اجراء الحكم بها بان
تقول ما يبحث عنه نسبة القيام الى زيد وهذا اي كون النسبة
قد تكون ملحوظة قصدا وقد تكون ملحوظة تبعا وقوله كما ان
المبصر اي كون المبصر كما يمكن لك للصورة اي كما يسوغ لك
الحكم للصورة اعم من ان تكون عليها او بها وح فالتعبير باللام
اولى من التعبير بعلى او الباء لايهامه القصور معنى الابتدا
الاضافة بيانية مثلا تقدم توجيهه الجمع بين الكاف ومثلا فارجع
اليه ويلزم منه ادراك متعلقه الخ انما لزم ذلك لان الابتدا
معنى نسبي لا يتعين الا بالمنسوب الذي هو متعلقه فاذا لم يلاحظ
لم يتحصل فرد من ماصدقات الابتدا يكون مدلولا له تبعا في
مقابلة قوله قصدا وقوله وبالعرض في مقابلة قوله وبالذات
ومؤدى الشيئين واحد هنا وفيما تقدم واحد وانما كان ادراك
المتعلق تبعا وبالعرض لانه شرط في التعقل لا في التحقق
اجمالا بان يتعقل مبتدا منه لا بقيد كونه البصرة مثلا
هيئة الانضمام الاضافة بيانية وهذه الاشارة لقوله معنى
الابتدا معنى له تعلق بالغير ماذكره ابن الحاجب اي محصل ما ذكره

اذ

اذ ليس ما ذكره الشارح عين ما ذكره ابن الحاجب اذ لا يمكن ادراكه علة
للعلة اي انما حصل معناه بذكر المتعلق لانه لا يمكن الخ
لا لان الواضع عطف على ليتحصل ومعناه ليس وجوب ذكر
المتعلق لاشتراط الواضع ذكره من غير توقف المعنى عليه والمقصود
رد ما قاله ابن الحاجب من ان معنى قولهم الحرف لا يستقل
بالمفهومية ان الواضع اشترط في دلالته على معناه ذكر متعلقه
بخلاف الاسماء اللازمة للاضافة كذو فان الواضع لم يشترط
في دلالتها ذكر المتعلق بل التزم ذكر ليحصل المقصود من وضعها
وهو التوصل به وجعلها اسما للاجناس صفات وحاصل
الرد ان ذكر المتعلق للاشتراط لا يفيد نفعا ولا يرجع الى طائل
في عدم استقلال الحرف بالمفهومية لانه يقتضي انه لو لم يشترط
ذلك لحصلت الدلالة ووجد الفهم وذلك مناف لعدم الاستقلال
لان معناه ان الحرف لا يستفاد منه معنى اصلا الا بذكر المتعلق
على معناه الافرادي اي الجزئي فهي صفة كاشفة لان معنى
الحرف لا يكون الا جزئيا وايضا بحيث لا دليل الخ حاصله ان الواضع
لم يصرح باشتراط ذكر المتعلق في دلالة الحرف ولا بان ذكر المضاف
اليه في الاسماء اللازمة للاضافة ليتوصل بذلك الى جعلها صفات
وانما العلامة ابن الحاجب اثبت ذلك من عند نفسه اخذا من
تتبع موارد الاستعمال وان كان كذلك فكل من الاسماء والحروف
اللازمة للاضافة قد التزم فيها ذكر المتعلق في الاول والمضاف
اليه في الثاني فالحكم بذكره في الاول لاشتراط الواضع وفي الثاني
ليتوصل الى ما ذكر لا للاشتراط تحكم بحث اي صرف وكما ان

تحرير جزئي حال وفيه تسمح لان الصفة في حقيقته ذو واحد

[هامش: قراءة غير مؤكدة] لا يكون في بلد التعميم فراد ولهذا صح تناول الافراد بالتركيب ... الكلي ... والحصر ... لانه ...